

الحصول على فرصة البقاء متحدًا أثناء الفترة الانتقالية المنتظرة. هل طبقت هذه الإصلاحات؟

تاج السر: أؤكد لك أن هناك نية سياسية كافية لمواجهة المهام الهائلة القادمة. هناك حاجة ضرورية لإجراء الإصلاحات، والمتضمنة في جدول متابع وثيقة أوصلو، وسيتم تطبيقها لأننا مهتمين بتحقيق السلام الدائم وخلق القاعدة الأساسية الضرورية للتطوير المستقبلي للدولة. وسنعمل على إقناع شركائنا الدوليين أننا على قدر هذا التحدي.

الدكتور تاج السر محجوب، برید
إلكتروني: dr_tagelsir@hotmail.com

الدكتور كريستوفر ت. بيغر:
cthjaeher@aol.com

ومؤثرة؟

تاج السر: لم أتفاجئ بنتيجة الوعود لأننا قمنا بواجبنا وقدمنا تقريرًا مقنعًا. ونشعر أن المجتمع الدولي ملتزمًا بإنهاء أطول حرب متواصلة وقعت في إفريقيا. وأعتقد أن لدينا القدرات الجيدة الكافية، لأن بناء القدرات كان من إحدى مهمات مجموعات بعثة التقييم المشتركة، ولقد شجعنا حقيقة أن البنك الدولي وافق على الدعم من صندوق الدول ذات الدخل المنخفض الواقعة تحت التوتر حتى قبل ظهور نتيجة اتفاقية السلام لضمان البدء في بناء القدرات في الوقت المناسب.

كريستوف بيغر: يتوقع الشعب السوداني والمجتمع الدولي حدوث الإصلاحات، وخاصة في المناطق التي تطرقت لها المجموعة الثانية، حتى يتمكن السودان من

وعلاقة مع بعضهم البعض قد يكون لها تأثير سلبي؟ هل حصلت قضايا المهاجرين الداخليين واللاجئين على الانتباه الكافي؟

تاج السر: غطيت قضية المهاجرين الداخليين واللاجئين إلى حد كبير خصوصًا في المجموعة السابعة وقد أعطيت معظم القضايا المتعلقة بالمهاجرين الداخليين وعودة اللاجئين التفكير الكافي. وفي مجموعة البنية التحتية أكدنا على الاحتياجات الملحة للتركيز على تحسين سكة الحديد والمواصلات النهرية لضمان عودة سهلة للمهاجرين الداخليين.

كريستوف بيغر: في أوصلو وعد المانحون بمبلغ ٤,٥ بليون دولار. هل تفاجئت بهذا المبلغ؟ هل تتوقع أن تقدر هذه الوعود؟ وهل يملك السودان، وخاصة الجنوب، القدرات لاستغلال هذه المنح المالية بشكل فعالة

دور المجتمع الدولي

غونار سوربو

السياسية للأطراف الخارجية. وبالرغم من أن الإجماع الناشئ بين الأطراف الرئيسية حول الأشياء التي تشكل مبادئ الحكم الجيد قد برهن على وجود احتمالات للتنسيق، إلا أن الانقسامات تظل موجودة، وفي رواندا، انقسمت الجهات المانحة بشدة حول مدى ضغطتهم على حكومة ما بعد الإبادة الجماعية في أي قضايا تتعلق بالحكم، وفي أفغانستان، انقسمت الجهات المانحة حول مدى الترويج لحقوق الإنسان والديمقراطية خشية أن يعرضوا الاستقرار للخطر، وفي البلقان، وكمبوديا، وأفغانستان، كانت لدى الأطراف الخارجية الرئيسية مصالح وأولويات مختلفة، وتسببت "الحرب ضد الإرهاب" في المزيد من الانقسام بين الولايات المتحدة والأوروبيين حول قضايا تتعلق بمتى وكيف يمكن تقديم مقاييس الحكم فقط في القضيتين التي تلنا ١١/٩ حتى الآن، وهي أفغانستان والعراق، وهناك أيضا انقسامات خطيرة بين أعضاء مجلس الأمن في الأمم المتحدة حول كيفية التعامل مع أزمة دارفور.

ويتوقع من بعثة الأمم المتحدة في السودان ١، والتي يتزعمها يان بروك الممثل الخاص للأمن العام، أن يكون لها دور رئيس في تحقيق السلام ولكن هناك تساؤلات حول القيود المحتملة للطريقة الموحدة للبعثة في ظل الهيكلية الحالية للأمم المتحدة. ومع ذلك، ستكون الطريقة المنسقة حاسمة، وإذا ثبت أن بعثة الأمم المتحدة في السودان غير كفؤ، يمكن أن تدعمها آليات التنسيق التي يجب أن تعمل بوساطتها الأطراف العاملة داخل إطار تشغيلي جاهز للعمل. وتظهر التجربة

تمثل اتفاقية السلام الشامل فرصة رئيسية للتغيير الإيجابي والسلام المستمر في السودان، ومع ذلك، فإن التاريخ يظهر أن احتمال انهيار السلام كبير جدا. والتدخل المستمر للمجتمع الدولي يمكن أن تثبت مدى أهميته.

في ظل التحديات السياسية بعيدة الأثر التي ستحل والتوقعات الكبيرة التي بنتها الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل.

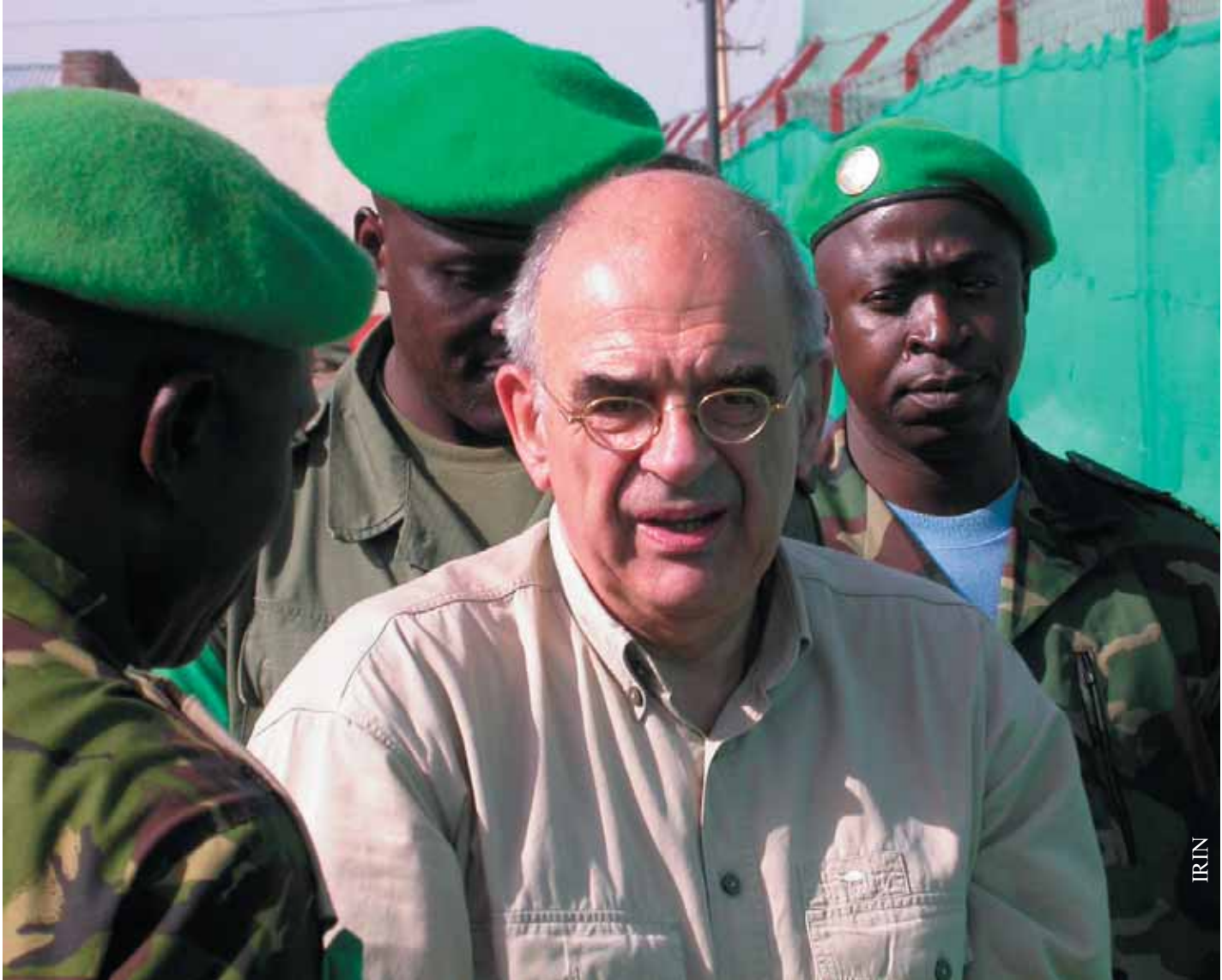
ثانيا، يجب تنسيق المساعدات الدولية بكفاءة، غالبا ما تكون عملية التنسيق معقدة، ولكن من واقع أن العديد من الهيئات الكبيرة تعني بأن تشترك في العديد من المظاهر بالإضافة إلى حضور مختلف العاملين في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العديدة التي يتم تمويلها بشكل ثنائي من خلال الجهات المانحة. وفي أفغانستان اعترفت الجهات المانحة وهيئات المعونات بأهمية وجود هيكلية تنسيق مميزة وكان مكانها ميدانيا في مكتب نائب الممثل الخاص للأمن العام. ولذلك، وبدون سلطة على الميزانية وتجهيز الموظفين كانت قدرة الممثل الخاص للأمن العام على تسهيل عملية التنسيق ضئيلة، وبالتالي كانت المؤسسات المالية الدولية خارج نطاق سلطته الرسمية، ونتيجة لذلك، جاء التنسيق تبعاً للنموذج التطوعي المعتاد، وفي نقلة مبتكرة، استلمت السلطات الأفغانية المسؤولية الرسمية لعملية التنسيق فيما بعد.

ويستلزم التنسيق الاستراتيجي، باختلافه عن التنسيق التكتيكي للبرامج، تسهيل المصالح

لقد تبع اندلاع الحروب والعنف فشل اتفاقات السلام في العديد من البلاد الأفريقية مما أدى إلى نسب عالية من الوفيات والكثير من معاناة البشر والدمار الساحق. وكانت قلة الاشتراك المستمر والمنسق للمجتمع الدولي عاملا مساهما في هذه الحالات، ولا يجب تجاهل أهمية دور المجتمع الدولي في انتقال السودان إلى حالة السلم.

خطوات تجاه السلام

أولا، يجب على الجهات المانحة أن تفي بالتعهدات التي تم اتخاذها لمساعدة العملية السلمية في السودان، ونتج عن مؤتمر المانحين في أوصلو في شهر أبريل ٢٠٠٥ التزامات سخية بقيمة ٤,٥ مليار دولار أمريكي ولكن مثل هذه الاجتماعات لديها تاريخ في دفع مبالغ أصغر من الموعود بها وعلى فترات زمنية أطول من التي تم توقعها في البداية. وعبرت الجهات المانحة بشكل واضح عن عدم رضاها عن تسديد الأموال الموعودة بينما يستمر العنف في دارفور. وبالفعل كان هناك مشاكل في تأمين الأموال للاحتياجات الإنسانية في جنوب السودان. والقدرات البدائية للحكومة في الجنوب ستصعب عملية الوفاء بمتطلبات الجهات المانحة من الشفافية والفعالية في استخدام الأموال. ويبدو أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى إبطاء بداية الحقبة التالية للحرب، وهي حالة خطيرة



IRIN

يان برونك الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في السودان مع قوات الاتحاد الإفريقي في نيالا في دارفور

بدلاً من تعزيزها. لذلك، فإن التنسيق لا يقتصر على الأطراف الخارجية لتحقيقه ولكن يجب على الحكومة المضيفة أن تديره أيضاً، ويجب أن يكون هناك انتقال تدريجي للإدارة التقنية والسياسية للمعونات. وهذا سيستغرق بعض الوقت، وخاصة في الجنوب، وسيطلب حساسية ودقة كبيرة ووعي من جانب كل المشاركين في تحقيق السلام في السودان الذي يعتبر أكبر دولة أفريقية لازالت منقسمة.

غونار سوربو هو مدير معهد CMI (Chr. Michelsen Institute)، البريد الإلكتروني: gunnar.sorbo@cmi.no

١. www.un.org/Depts/dpko/missions/unmis

ومن المتفق عليه عامة هو أن المجتمع الدولي قد أحرز تقدماً في السنوات الأخيرة بصفته الخاصة في تخطيط وتنفيذ مرحلة الطوارئ لبعثة السلام. ومع ذلك، كان هناك تركيزاً على الأزمة فضلاً عن التنمية طويلة الأجل واهتمام غير كاف لبناء القدرات. يجب تقليل مواطن الضعف هذه أو التخلص منها إذا رغينا في تحقيق السلام بنجاح في السودان. ومن أجل تنمية الاستراتيجيات الفعالة لإنهاء النزاعات المتعددة في السودان، يجب علينا أن نفهم أولاً قواهم المحركة المعقدة والمصالح المتنوعة المشتركة في تخليدها.

الأهم من ذلك هو أن النجاح سيعتمد أساساً على السودانيين أنفسهم باتخاذهم المسؤولية الكبرى لتنفيذ اتفاقية السلام الشامل، والتنسيق وإدارة المعونات. ولا يجب النظر إلى المجتمع الدولي على أنه يتدخل كثيراً في صنع السياسة وفي النشاطات اليومية، فالمعونة المناسبة يمكن أن تساعد على بناء السلام ولكن المعونة غير المناسبة يمكن أن توجع الحرب وتضعف القدرات المحلية

أن ذلك يسهل تحقيقه إذا كانت هناك استمرارية للأطراف الرئيسية (من مرحلة التفاوض وحتى مرحلة التنفيذ) وإذا كانت هناك مجموعات من "الأصدقاء" لتتصرف كمورد هام للتنسيق الاستراتيجي بين الأطراف الثنائية ووسيلة يمكن أن يستغلها الممثل الخاص للأمين العام أو الآخرين لدعم سلطتهم ونفوذهم في التنسيق.

ثالثاً، يجب الاعتراف بأن حقيقة بناء السلام وإعادة الإعمار في السودان، كما في الأماكن الأخرى، تكمن في السلطة والسياسة، ويجب أن يكون الخارجيين ذوي حس وأن لا يضغطوا على القوى المحركة السياسية المحلية. حتى البرامج الفعالة لنزع السلاح، وتسريح الجند، وإعادة التكمال تتطلب معرفة محدثة للسياق السياسي وقواه المحركة. ستعتمد مطامح التنمية في السودان بشكل كبير على مدى نجاح تحالف مجموعات المصالح في هيمنة السلام وما إذا دعم هذا التحالف التنمية الاجتماعية والاقتصادية التقدمية.